

معالم الثورة الاقتصادية في ثورة مايو

لم يكن أمام ثورة مايو إلا التصدي الحاسم لمشكلة مصر الاقتصادية ،
والتي ورتتها من خلال الستينات . . . حيث واجهت هذه التجربة عدة معوقات
حادة أهمها الإنفجار السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك فى النواحي المدنية
والعسكرية وندرة المتاح من النقد الأجنبى بالإضافة الى الانخفاض فى

١ - حل المشكلة الزراعية وتحقيق
الامن الغذائى وذلك عن طريق تحقيق
العديد من الإنجازات أهمها رفع شعار
السورة الزراعية وتغيير التركيب
المحصولى للدورة الزراعية ليؤدى زيادة
العائد من الدخل الزراعى بنسبة ٤٨٪
وتدعيم دور الانفاج الاقتصادى
ليساهم رأس المال الأجنبى فى برامج
الامن الغذائى .

٢ - حل مشاكل الصناعة والانطلاق
بالصناعات القومية وفق خطة تحقق
الوازن فى هيكل الانتصاد التوسى
ويؤدى الى النهوض بالصناعات على
اساس الاهتمام أولا بالتصنيع بهدف
احلال الانتاج المحلى محل الواردات
من الخارج

٣ - اصلاح الخلل الاقتصادى
وزيادة معدلات النمو ، وذلك من طريق
جهود مثمرة فى المجالات الهامة الآتية:
● زيادة المدخرات القومية ، من
طريق تطوير الجهاز المصرى ليلعب
دوره فى عملية تجميع المدخرات
القومية ، ورفع أسعار الفائدة على
الودائع واعفائها من الضرائب

الانتاج الصناعى والزراعى .
واليوم ونحن نحتفل بذكرى ١٥ مايو
المجيدة ، يكون من الاهمية أن نقدم
كشف الحساب عن أهم الإنجازات
الاقتصادية التى تحققت فى مجال
التصدي للمشكلة الاقتصادية المصرية .
وقبل الحديث عن تقييم الاداء
الاقتصادى لثورة مايو ، لابد من
الاعتراف باهمية الجهود السياسية التى
قام بها الرئيس السادات والتى توجت
مؤخرا بمعاهدة السلام المصرية
الاسرائيلية ، حيث لعبت هذه الجهود
الدور الهام والحيوى فى دعم الاداء
الاقتصادى لثورة مايو ، سواء بالنسبة
للاعباء العسكرية التى ستقتل ،
والاستقرار السياسى والعسكرى الذى
سيحقق ويكون له تأثيره فى تدفق
رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى
مصر وزيادة فرص مصر فى الحصول على
مساعدات اقتصادية من الدول الفنية .
وفى مجال التقييم الموضوعى لثورة
مايو تبدو أهم الإنجازات الاقتصادية
التي حققتها هذه الثورة كما يلى :

القطاع أهم فترات رواجه خلال الفترة التى نلت ثورة مايو ١٩٧١ بسبب تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لنموه ، والتى توجت مؤخرا باحلال السلام . ويمكن إبراز أهم العوامل الإيجابية التى حققتها ثورة مايو فى مجال تشجيع القطاع الخاص ، فى زيادة حجم استثماراته فى خطة التنمية الاقتصادية .

رأس المال الأجنبى ، الذى تدعم نتيجة تهيئة المناخات المناسبة التى كفلتها ثورة مايو وهى :

● **تهيئة المناخ السياسى** حيث أدت الانجازات السياسية لثورة مايو ،والتي توجت بانفاقية السلام المصرية الاسرائيلية بالإضافة الى الجهود الكبيرة التى بذلها الرئيس السادات على الصعيد العالمى .

الى نهم أصحاب رموس الاموال الاجنبية للسياسة المصرية الحالية .

● **تهيئة المناخ الاقتصادى** الملازم لدعم سياسة الانفتاح الاقتصادى عن طريق الاصرار على حل المشكلة الاقتصادية المصرية ، وزيادة معدلات النمو والعمل على جعل مصر مركزا ماليا واقتصاديا عالميا يعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية .

● **الععمل على ازالة المعوقات** التى تعترض الاستثمار الاجنبى ، واعمها القضاء على البيروقراطية والمعوقات الادارية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ، وذلك بتطبيق الثورة الادارية.

٦ - مشروع كارتر للنفوس بالاقتصاد المصرى الذى دعا اليه الرئيس السادات وهو احد العلامات البارزة فى مجال الانجازات الاقتصادية التى حققتها ثورة مايو المجيدة .

سمسيد أبو الليلى

● ضبط وترشيد الاتناق الاستهلاكى والتصدى للموجة التضخمية وبذل جهود مضنية لسد العجز فى الموازنة العامة .

٤ - **تقوية عوامل الجذب للعملات الاجنبية** ، لكى تساهم بصورة فعالة فى زيادة معدل النمو ، وذلك على الوجه التالى :

● **الاهتمام بالسياحة** ووضع خطة شاملة للتنمية السياحية .

● **الاهتمام بقاءة السويس** لتصبح احد المصادر الرئيسية والهامة للعملات الاجنبية

● **الاهتمام بانتاج البترول** ليصبح اهم مصدر للعملات الاجنبية فى ضوء الاحتمالات المشجعة لانتاج البترول فى مصر

● **تعبئة الياكبات الاقتصادية** الداخلىة ، وذلك من اجل ايجاد حجم اقتصادى ضخم يدفع بالانتاج فى مصر الى مستوى مؤثر فى زيادة معدل النمو

القطاع العام : كان اصرار ثورة مايو من اجل التخلص من سلبيات القطاع العام التى صاحبت انشاءه خلال الستينات ، باعتباره القطاع الهام والحيوى الذى يقود التنمية الاقتصادية ويؤدى دورا فعالا فى زيادة الانتاج القومى .

حيث قام أساس تطويره على نظرية العائد الاقتصادى للاستثمار ، ومن هنا تم تطبيق نظام الاداربعمالاهداف الى جانب احداث كل التغييرات الادارية الجريئة فى اطار تطبيق الثورة الادارية مع محاولات جادة لاعادة النظر فى اسس تمويل القطاع العام فى اطار عملية الحل الشامل لقضية الدعم فى مصر بمع تطبيق قاعدة تصفية الوحدات الخاسرة .

القطاع الخاص : حيث شهد هذا